



حقوق الإنسان

ع "معًا لإحداث ممارسة أفضل لحقوق الإنسان"



#اجتماعات_مجلس_المفوضين_واللجان

مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الإجمالي الأول عن بعد



للسنة 2014 المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016، حيث هنأت رئيس السن أعضاء المجلس بمناسبة التشريف الكريم من لدن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد حفظه الله ورعاه، وتكليف جلالته بموجب

عقد مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعهم الإجمالي الأول عن بعد يوم الاثنين 10 مايو 2021، حيث ترأس الاجتماع الدكتورة فوزية الصالح بصفتها أكبر الأعضاء سناً، تنفيذاً لأحكام قانون إنشاء المؤسسة الوطنية رقم (26)



تكملة من ص 1

بتكليف من جلالة الملك المفدى، معالي وزير الديوان يستقبل رئيس وأعضاء مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان



في ميثاق العمل الوطني ودستور مملكة البحرين والتشريعات الوطنية بالإضافة إلى المبادئ الواردة في الصكوك والآليات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها مملكة البحرين. مؤكداً معاليه أن المؤسسة أحد الأدوات الهامة في المسيرة التنموية الشاملة وثمرات من ثمرات المشروع الإصلاحى لجلالة الملك المفدى.

ورفع السيد علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى على ثقته السامية بتعيينه مع زملائه في المؤسسة متطلعاً إلى تحقيق أهداف المؤسسة المنصوص عليها في القانون رقم (26) لسنة 2014 وتعديلاته، وذلك وفقاً لمبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

بتكليف من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى حفظه الله ورعاه، استقبل معالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الديوان الملكي السيد علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء مجلس المفوضين بالمؤسسة، وذلك بمناسبة صدور الأمر الملكي رقم (22) لسنة 2021 بتعيين أعضاء مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي بداية اللقاء هنأ معالي وزير الديوان الملكي رئيس وأعضاء المؤسسة على الثقة الملكية السامية، متمنياً لهم التوفيق والنجاح في المهمة الوطنية الموكلة إليهم، ونقل لهم التوجيهات الملكية السامية بضرورة أن تمارس المؤسسة ولايتها الواسعة باستقلالية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين، وذلك وفقاً للمقاصد الواردة

مضيفاً تشرفه بالتواجد ضمن هذا الفريق، وثقته التامة بأننا سنعمل كفريق واحد، وذلك من أجل تعزيز الوعي الحقوقي في مملكة البحرين، والتعاون مع الجهات الرسمية لدعم وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

كما تم خلال الاجتماع اختيار أعضاء اللجان النوعية الدائمة بالمؤسسة الوطنية وانتخاب رؤساء اللجان، حيث جاءت النتائج كما يلي: لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، يترأسها السيد خالد عبدالعزيز الشاعر وعضوية الدكتورة حورية عباس الديري والسيدة روضة سلمان العرادي والسيدة هالة رمزي فايز، ولجنة الحقوق والحريات العامة، تترأسها الدكتورة فوزية سعيد الصالح وعضوية الدكتور بدر محمد عادل والسيد أحمد صباح السلوم، ولجنة زيارة مراكز الاحتجاز والمرافق يترأسها الدكتور مال الله جعفر الحمادي، وعضوية المحامية دينا عبدالرحمن اللطي والسيد دانيال هارون كوهين.

الأمر الملكي السامي رقم (22) لسنة 2021 للعمل في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكداً تطلعهم إلى العمل لإعلاء قيم حقوق الإنسان في مملكة البحرين، واستعرض مجلس المفوضين القانون رقم (26) لسنة 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، المعدل بموجب المرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016، واللائحة الداخلية في شأن تنظيم وعمل مجلس المفوضين بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

ثم تم بعد ذلك إجراء عملية انتخاب الرئيس ونائبه، حيث فاز برئاسة المؤسسة بالتزكية السيد علي أحمد الدرازي، في حين فاز بمنصب نائب الرئيس السيد خالد عبدالعزيز الشاعر. وبهذه المناسبة، تقدم السيد علي الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشكر إلى أعضاء مجلس المفوضين على منحه الثقة بانتخابه رئيساً للمجلس،

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



Kingdom of Bahrain مملكة البحرين



مكتب مجلس مفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يعقد اجتماعه الأول



ترأس المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الاجتماع الأول لمكتب مجلس المفوضين، بحضور السيد خالد الشاعر نائب الرئيس ورئيس لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة، والدكتورة فوزية الصالح رئيسة لجنة الحقوق والحريات العامة، والدكتور مال الله جعفر الحمادي رئيس لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق، والمستشار ياسر شاهين الأمين العام.

وأطلع أعضاء مكتب المجلس على آلية إعداد التقرير السنوي القادم للمؤسسة، كما قدم رئيس المؤسسة موجزا حول الاجتماع الذي شارك فيه - عن بعد - والذي عقدته الإدارة العامة بالشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول وضع حقوق الإنسان في غزة في ظل الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة.

تم خلال الاجتماع الاطلاع على الجهود التي قامت بها المؤسسة في المتابعة والتعامل مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19) وما تم عمله وانجازه خلال الفترة الماضية، وكيف يمكن تفعيل دور اللجان النوعية الدائمة في متابعة الحالات سواء التي تتلقاها المؤسسة، او تلك التي ترصدها.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تشارك في اجتماع اللجنة التنفيذية للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان



في دورتها الحالية، حول الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة، والانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان، وذلك بحضور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في الشبكة.

وتم في نهاية الاجتماع اعتماد بيان خاص حول هذه الانتهاكات، وستقوم الشبكة العربية بتعميمه باللغتين.

شارك المهندس علي أحمد الدرازي رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام في الاجتماع الطارئ للجنة التنفيذية في الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي عقدته الإدارة العامة للشبكة عن بعد، بدعوة من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين التي تتولى رئاسة الشبكة العربية

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: "التزام مملكة البحرين بتوفير اللقاح لجميع المواطنين والمقيمين يأتي متماشياً مع متطلبات ونصوص آليات حقوق الانسان الوطنية والدولية"

العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج ... " أو الآليات الدولية ولا سيما تلك المعنية بحماية وتعزيز الحق في الصحة، والذي يأتي في مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي انضمت اليه مملكة البحرين بموجب القانون رقم (10) لسنة 2007، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي انضمت له المملكة بموجب المرسوم بقانون رقم (5) لسنة 2002، واتفاقية حقوق الطفل والذي انضمت له البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم (16) لسنة 1991، أو الآليات الإقليمية كالميثاق العربي لحقوق الانسان، الذي تمت المصادقة عليه بموجب القانون رقم (7) لسنة 2006.

وتدعو المؤسسة الجميع الى المبادرة الى أخذ التطعيم في أسرع وقت، بالإضافة الى التسجيل وأخذ الجرعة المنشطة من قبل الأشخاص المؤهلين للحصول عليها، وفقاً للتعليمات الصادرة عن الفريق الوطني الطبي، لحماية ومنح أعلى درجات المناعة للمجتمع بأكمله والمساهمة في منع انتقال الفيروس والحد من انتشاره.

وتؤكد المؤسسة على أهمية تضافر الجهود الوطنية من خلال التزام الجميع بالتدابير الاحترازية والتعليمات الإرشادية التي تصدر عن الفريق الوطني الطبي للتصدي لفيروس كورونا (كوفيد -19)، مع مواصلة التقيد بالإرشادات التي من شأنها الحد من انتشار الفيروس.

كما لا يفوت المؤسسة أن تعرب عن صادق تعازيها ومواساتها لأسر المتوفين وتمنياتها للحالات القائمة بالشفاء، وتتقدم بخالص الشكر والامتنان لجميع الكوادر الوطنية العاملة في الصفوف الأمامية وجميع مؤسسات الدولة والمتطوعين الذين قدموا أروع صور العطاء والإخلاص والخدمة الإنسانية التي من شأنها تعزيز وحماية حقوق الإنسان من أجل تحقيق الأهداف التي رُسمت للحد من انتشار هذا الفيروس والتصدي له والعمل على القضاء عليه.



المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights

مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

تتابع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان استمرار قيام الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا (كوفيد-19) في توفير جميع أنواع التطعيمات، وذلك لجميع المواطنين والمقيمين على حدٍ سواء، ولا سيما للأشخاص الذين يعانون من الأمراض المزمنة وكبار السن وذوي الإعاقة، مؤكدة من خلال متابعتها الحثيثة لمراحل التطعيم، بأن خطة التطعيم يتم تنفيذها بشكل دقيق ومهني، ومتوافقة مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

كما تُعرب المؤسسة عن ارتياحها بشأن إجراءات الصحة والسلامة المتبعة في المملكة وذلك من خلال الإجراءات الاحترازية التي يتم تطبيقها، وتوفير مختلف أنواع التطعيمات في المستشفيات والمراكز الصحية، وذلك بناء على خطة كاملة وشاملة ومدروسة، وكذلك القيام بتسهيل اختيار المواطنين والمقيمين لنوع اللقاح الذي يرغبون في الحصول عليه، بهدف الوصول إلى المناعة المكتسبة، وتقليل أعداد الإصابات والسيطرة على هذا الفيروس.

وترى المؤسسة أن الالتزام بتوفير مختلف أنواع التطعيمات لجميع المواطنين والمقيمين ودعوتهم لاختيار الأنسب لهم، يأتي متماشياً مع التزامات المملكة في ضمان الحصول على اللقاحات الخاصة بفيروس كورونا، من خلال متطلبات ونصوص آليات حقوق الانسان، سواء الآليات الوطنية كميثاق العمل الوطني والدستور البحريني الذي كفل في المادة رقم (8) منه الحق في الصحة، حيث نصت الفقرة (أ) منها على أن: "لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحصل على شهادة الآيزو في نظام إدارة الجودة للمرة الثانية على التوالي



أجل الرقي بمستوى الخدمات والمهام التي تقدمها الأمانة العامة، معرباً عن شكره وتقديره للفريق المسئول عن نظام الجودة في المؤسسة والذي قام بهذه المهمة باحترافية كبيرة، ولا سيما خلال هذا الوقت الاستثنائي، منوهاً بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتعزيز جودة العمل والمهام التي تقوم بها من خلال استثمار جميع المجالات المتاحة فيما يعود إيجاباً على تنفيذ أهداف واختصاصات المؤسسة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وبما يتماشى مع رؤية مملكة البحرين 2030.

الجدير بالذكر أن المؤسسة تولي اهتماماً كبيراً في مجال ضمان جودة العمل والخدمات التي تقدمها، وقد حصلت على شهادة الآيزو في نسختها الأولى كأول مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تحصل على شهادة الآيزو على المستوى الإقليمي، وذلك ضمن خطتها للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة من قبل الفريق المتخصص بخدمة العملاء، والالتزام بجميع متطلبات نظام إدارة الجودة.

ضمن الجهود الحثيثة التي تبذلها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتحسين جودة مستوى الخدمات والمهام التي تقدمها، وتماشياً مع رؤية مملكة البحرين 2030 لتحقيق الجودة الشاملة والارتقاء بالخدمات، تم تجديد استحقاق حصول الأمانة العامة للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان - للمرة الثانية على التوالي - على شهادة الآيزو في نسختها المحدثه (ISO 9001:2015) في نظام إدارة الجودة (Quality Management System) الصادرة عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي-آيزو، وذلك بعد سلسلة إجراءات شملت مراجعة دقيقة - أجرتها شركة "بيرو فيريتناس القابضة" فرع المملكة المتحدة على جميع العمليات والإجراءات التي تقوم بها الأمانة العامة في المؤسسة لضمان تماشيها مع أهداف واختصاصات المؤسسة، والعمل على تحسين بيئة العمل ووضع منهجية موحدة لضمان تطبيق معايير ومتطلبات نظام إدارة جودة العمل.

وفي هذا الصدد أوضح المستشار ياسر غانم شاهين الأمين العام للمؤسسة، أن تجديد الشهادة للمرة الثانية على التوالي جاء نتيجة التزام وجهد جميع الموظفين من



لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق تعقد اجتماعها الخامس والعشرين عن بعد



كما استعرضت اللجنة مجريات الزيارة التي تمت إلى مركز إيواء وإبعاد النساء الأجنبية بهدف الوقوف على الأوضاع المعيشية في المركز، وللإطلاع عن كثب على ما يتم تنفيذه من قبل إدارة المركز في سبيل مواجهة جائحة كورونا، ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المحتجزات، إذ تم خلال الزيارة التأكد من عدم صحة بعض الادعاءات التي تلقتها المؤسسة ولاسيما تلك المتعلقة بوجود اكتظاظ بين النزليات وعدم توفير الوجبات الغذائية الكافية، حيث تبين تقيد إدارة المركز بجميع التدابير الاحترازية والوقائية الصادرة عن الجهات المختصة بهدف الحد من انتشار الفيروس، كما تم الالتقاء بعدد من النزليات من المسلمات وغير المسلمات، وأشددن جميعاً بجودة الطعام المقدم لهن وبحسن المعاملة اللاتي يتلقينها من قبل المعنيين في المركز، ومن خلال زيارة الغرف المخصصة للنزليات اتضح عدم وجود اكتظاظ قياساً بمساحات الغرف ومساحاتها، كما اطلعت اللجنة على قائمة الأطعمة المقدمة للجميع سواء أثناء الفطور أو السحور بالنسبة للمسلمات، أو الوجبات الثلاث بالنسبة لغير المسلمات، حيث وُجد تنوع في الأطعمة من يوم لآخر بالإضافة إلى كفايته.

برئاسة الدكتور مال الله الحمادي، وعضوية السيد خالد الشاعر، والدكتورة فوزية الصالح، والمحامية دينا اللطي عقدت لجنة زيارة أماكن الاحتجاز والمرافق اجتماعها العادي الخامس والعشرين عن بعد.

افتتحت اللجنة اجتماعها باستعراض مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات، ومن ثم ناقشت اللجنة مجريات الزيارة الميدانية التي تمت خلال الفترة الماضية إلى مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة جوف وذلك على ضوء ما أثير بشأن وجود إصابات بفيروس Covid-19 بين نزلاء المركز، حيث تم خلال الزيارة التأكد من توفير الرعاية الصحية اللازمة، والإطلاع على إجراءات العزل والحجر الاحترازية التي اتخذتها إدارة المركز بهدف منع انتشار الفيروس بين النزلاء، حيث تبين أن إدارة المركز قد اتخذت كافة الإجراءات والتدابير اللازمة فيما يتعلق بإجراء الفحوصات أو فيما يتعلق بأخذ اللقاح لمن يوافق على ذلك، كما تم إنشاء مستشفى ميداني لمباشرة الحالات المصابة والمخالطة، بالإضافة إلى الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة مع طاقم العمل وكذلك الزائرين وكافة المتعاملين مع المركز. كما التقت اللجنة ببعض النزلاء وذويهم الذين بدورهم ثمنوا الجهود والإجراءات التي قام بها المعنيون في المركز.

لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة تعقد اجتماعها الخامس والعشرين عن بعد



النساء بمنطقة الحد للإطلاع على الأوضاع المعيشية في المركز عن كثب وما يتم تنفيذه من قبل إدارة المركز من إجراءات احترازية في سبيل مواجهة جائحة كورونا، ومدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في التعامل مع المحتجزات.

واستكملت اللجنة مناقشتها حول زيارتها المعلنة إلى مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة جوف بهدف الإطلاع والتأكد من مدى سلامة الإجراءات التي اتخذتها إدارة المركز في التعامل مع عدد محدود من نزلاء المركز لغك الاعتصام القائم خلال الأسابيع الماضية، إذ قام وفد المؤسسة بالإطلاع على تسجيلات الواقعة وتم الالتقاء بعدد من نزلاء المركز ومسؤوليه، وقد تبين أن الوضع المعيشي للنزلاء بشكل عام مطمئن، وحثت اللجنة في ذات الوقت النزلاء على الالتزام بأنظمة ولوائح المركز والاستفادة من فرص التواصل المتاحة لهم مع ذويهم.

واختتمت اللجنة مناقشتها في هذا الشأن بتوجيه الشكر إلى المعنيين في وزارة الداخلية نظير استجابتهم الإيجابية والتعاون الذي أبدوه للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لاستمرار حفظ حقوق النزلاء الأساسية.

وتؤكد اللجنة أنه التزاماً من المؤسسة بالإجراءات الاحترازية التي تتخذها مملكة البحرين لمكافحة فيروس كورونا المستجد، وللتعليمات والإرشادات الصادرة من الجهات الرسمية المعنية للحد من انتشار الفيروس وللمحافظة على صحة الجميع التي تعتبر حقا أساسيا من حقوق الإنسان، فإنه يمكن استمرار التواصل مع المؤسسة عبر تطبيق الهواتف النقالة (NIHR Bahrain)، أو عبر الموقع الإلكتروني (www.nihr.org.bh) أو عن طريق الخط الساخن المجاني (80001144).

برئاسة الآنسة ماري خوري وعضوية الدكتور حميد أحمد حسين والسيد عمار أحمد البناي والسيدة روضة العرادي، عقدت لجنة الشكاوى والرصد والمتابعة اجتماعها الخامس والعشرين عن بعد، حيث افتتحت اللجنة أعمالها برفع أسمي آيات التهاني والتبريكات إلى القيادة الرشيدة وشعب البحرين بمناسبة قرب حلول عيد الفطر المبارك.

واستعرضت اللجنة كشوفاتها المتعلقة بالشكاوى التي تلقتها المؤسسة، والمساعدات القانونية المقدمة، والحالات التي تم رصدها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الفترة من 21 مارس وحتى 22 أبريل 2021، حيث تعاملت مع عدد (47) شكوى، وقدمت عدد (110) مساعدات قانونية، ورصدت عدد (10) حالات عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن تلقيها (30) اتصالا عبر الخط الساخن المجاني للمؤسسة خلال الفترة المذكورة، وناقشت ما تم اتخاذه من إجراءات بشأنها.

وفي ذات السياق، ناقشت اللجنة المواضيع ذات الصلة بأوضاع النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل، ومراكز التوقيف والحبس الاحتياطي، وما قامت به المؤسسة لضمان حفظ حقوق النزلاء الأساسية والتي من ضمنها استمرار التواصل بين النزلاء وذويهم سواء عبر الاتصالات الهاتفية، أو الزيارات التقليدية وذلك للنزلاء وذويهم الحاصلين على جرعتي التطعيم المضاد لفيروس كورونا.

كما ناقشت اللجنة مجريات الزيارة الميدانية التي تمت خلال الأسابيع الماضية إلى مركز الإصلاح والتأهيل بمنطقة جوف وذلك لمتابعة الإجراءات الاحترازية والتدابير الطبية والعلاجية بعد رصد حالات إصابة بين النزلاء والافراد بفيروس كورونا، بالإضافة إلى مناقشة الزيارة الميدانية إلى مركز إيواء وإبعاد



لجنة الحقوق والحريات العامة تعقد اجتماعها السادس والعشرين عن بعد



حول إنجازات مملكة البحرين الحقوقية ولاسيما إنجازاتها المتعلقة بتطوير النظام القانوني وتعزيز العدالة والحريات الفردية ومنظومة حقوق الإنسان المتكاملة، وحفظ وصون حقوق نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل، من خلال التوسع الملحوظ الذي دعى إليه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، في برنامج العقوبات البديلة والدعوة إلى تبني برنامج السجون المفتوحة لحماية النسيج الاجتماعي وفق ضوابط محددة، والعمل على التعاون مع الجهات المعنية في تسليط الضوء على تلك المنجزات لما تمثله من نقلة نوعية متميزة في تحقيق مبادئ حقوق الإنسان وإرسائها على أرض الواقع.

واختتمت اللجنة اجتماعها عبر استعراض ما تم بشأن مجمل قراراتها وتوصياتها السابقة وما اتخذ فيها من إجراءات.

عقدت لجنة الحقوق والحريات العامة اجتماعها الافتراضي السادس والعشرين عن بعد برئاسة الدكتور بدر محمد عادل، وعضوية السيد أحمد مهدي الحداد، والسيدة وداد رضي الموسوي.

افتتحت اللجنة اجتماعها مشيدة بتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه بإعداد مشروع بقانون بشأن مكافحة الكراهية والتطرف وازدراء الأديان، وذلك ضمن رسالته السامية بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، حيث أكد رئيس اللجنة أن هذه التوجيهات تؤكد دور البحرين في نشر ثقافة السلام والتعايش ومحاربة الكراهية والتطرف وتأصيل التعايش بين الشعوب.

وعلى غرار حملة الادعاءات والافتراءات التي تُشن ضد مملكة البحرين بهدف تشويه سمعتها الحقوقية، اقترحت اللجنة أن يتم دراسة عقد ندوة حوارية عن بعد

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
National Institution for Human Rights



مملكة البحرين Kingdom of Bahrain

